

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني .

المميز: أحمد محمد عثمان الطويل .

وكيله المحامي فاروق الكيلاني .

المميز ضدهما: ١. مؤسسة الجاية التجارية .

٢. منير عبد الكريم يوسف الشاويش .

وكيلهما المحامي محمود علي بني أحمد .

بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف عمان في الدعوى رقم (٢٠١٥/٨٧١) بتاريخ ٢٠١٦/٢/١ والقاضي بفسخ
القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شمال عمان في الدعوى رقم
(٢٠١٤/٢٤٢) بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٠ والحكم برد الدعوى وتضمين المستأنف عليه
الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن درجتي التقاضي وإعادة
الأوراق إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١. أخطأت محكمة الاستئناف في قرارها الذي تضمن فسخ حكم محكمة البداية واعتبار
أن الشيك موضوع هو شيك تأمين مما يجعله معلقاً على شرط ويخرجه عن وصف

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٥٦٠

الشيك إذ لم ترد أي عبارة واضحة وصريحة في متن الشيك بأنه أعطي على سبيل التأمين .

٢. أخطأت المحكمة بعدم بطلان عبارة التأمين الواردة في أسفل الشيك بحروف صغيرة وباللغة الانجليزية وبشكل غير مقروء وفي وضع لا يستطيع به المستفيد من الشيك من العلم بهذه العبارة أو قراءتها .

٣. أخطأت المحكمة بعدم الالتفات إلى المادة (٢٤٥) من قانون التجارة .

٤. أخطأت المحكمة بعدم الالتفات إلى مسؤولية الساحب عن قيمة الشيك التي تتحقق بمجرد إصداره شيكاً دون رصيد وتسليمه للمستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء .

٥. أخطأت المحكمة بعدم الالتفات إلى أن مسؤولية الساحب تتحقق عند إعطائه شيكاً دون رصيد .

٦. أخطأت المحكمة بعدم تسبب حكمها وعدم الرد على كافة الأسباب المطروحة في الدعوى مخالفة بذلك أحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

٧. أخطأت المحكمة بعدم الالتفات إلى البيانات الخطية التي تثبت مديونية المدعى عليها للمدعي بقيمة الشيك وبوجود التعامل بينهما .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ قدم وكيل المميز ضدّهما لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعي أحمد محمد عثمان الطويل وكيله المحاميان أشرف أبو رمان وبشير أبو هزيم كان بتاريخ

٢٠١٤/٣/٥ قد تقدم بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٤/٢٤٢) لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان بمواجهة المدعى عليهما :
١. مؤسسة الجاية التجارية .

٢. منير عبد الكريم يوسف الشاويش بصفته الشخصية وبصفته صاحب مؤسسة الجاية التجارية والمفوض عنها .

للمطالبة بمبلغ (٤١٤٠٠٠) دولار أمريكي أو ما يعادلها بالدينار الأردني مبلغاً وقدره (٢٩٣١١٢) ديناراً أردنياً على سند من القول :
١. حرر المدعى عليهما الأولى والثاني لأمر المدعي الشيك رقم (٠٠٠٠٤١) المسحوب على بنك الإسكان / المركز الرئيسي بتاريخ ٢٠١٤/٢/٥ بقيمة (٤١٤٠٠٠) دولار أمريكي.

٢. لدى عرض الشيك الموصوف أعلاه على البنك المسحوب عليه أعيد بدون صرف كون الحساب مغلق.

٣. إن ذمة المدعى عليهما ما تزال مشغولة للمدعي بقيمة الشيك البالغة (٤١٤٠٠٠) دولار أمريكي.

٤. رغم المطالبة المتكررة من المدعي للمدعي عليهما بالمبلغ المدعى به إلا أنهما ممتنعان عن السداد دون أي مبرر أو مسوغ قانوني الأمر الذي استوجب إقامة الدعوى.

باشرت محكمة بداية حقوق شمال عمان النظر بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٠ حكمها المتضمن :
إلزام المدعى عليهما بالمبلغ المدعى به والبالغ (٤١٤) ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالدينار الأردني (٢٩٣١١٢) ديناراً وتضمينهما الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم يقبل المدعى عليهما (المستأنفان) بقضاء محكمة الدرجة الأولى قطعاً الحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن مرافعة وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٦/٢/١ حكمها رقم (٢٠١٥/٨٧١) **وينضم:**

قبول الاستئناف موضوعاً وفسخ الحكم المستأنف والحكم برد الدعوى وتضمين المستأنف عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن درجتي التقاضي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يقبل المدعي المستأنف عليه (المميز) بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه قطعاً فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦ ضمن المهلة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١ تبلغ وكيل المدعى عليهما المستأنفين (المميز ضدّهما) لائحة التمييز وتقدم بلائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ ضمن المهلة القانونية .

ورداً على أسباب الطعن :

وعن الأسباب الأولى بجميع فروعها والثاني والثالث والرابع والخامس التي تدور حول تخطئة محكمة الاستئناف بحكمها الذي تضمن فسخ حكم محكمة البداية واعتبار الشيك شيك تأمين إذا لم ترد أي عبارة واضحة وصريحة في متن الشيك بأنه أعطي على سبيل التأمين وأن عبارة تأمين التي وردت بأسفل الشيك باللغة الانجليزية وبحروف صغيرة لا تعني أن الشيك أعطي على سبيل التأمين وأن هذه الشرط يعتبر باطلاً وأن الساحب له لا يحق تغيير صفة الشيك متى استوفى أركانه قانوناً بالإضافة إلى إن هذه العبارة غير مشمولة بتوقيع الساحب وأن وضع هذه العبارة بالصورة الواردة فيها تدل على سوء النية وكان على المحكمة إبطال عبارة التأمين الواردة في أسفل الشيك والالتفات إلى المادة (٢٤٥) من قانون التجارة والالتفات إلى مسؤولية الساحب عن قيمة الشيك التي تتحقق بمجرد إصداره شيكاً بدون رصيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء سيما وأنه سلم أمام المحكمة بأنه وقع على الشيك موضوع الدعوى .

وفي ذلك نجد من رجوعنا إلى لائحة الدعوى أن الدعوى هي مطالبة صرفية ابتداءً أي أنها مطالبة بقيمة شيك حيث لم تبين الجهة المدعية سبب المديونية أي أنها لم تطالب بأصل الحق الذي من أجله حرر الشيك موضوع الدعوى .

وبرجعنا إلى الشيك موضوع الدعوى نجد إنه ورد في متنه بجانب توقيع الساحب كلمة (INSURANCE) ووفقاً لترجمتها فإنها تعني باللغة العربية (تأمين) وهي واضحة ومقروءة ولا تخفى على أي مطلع على الشيك .

وحيث إن المادة (٢٢٨) من قانون التجارة تضمنت البيانات الإلزامية الواجب توافرها في الورقة التجارية لاعتبارها شيكاً وأن من بين هذه البيانات الإلزامية أمراً غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود والمستقر فقهاً وقضاءً أن الشيك الذي يعطى على سبيل التأمين كأن دون عليه باللغة الانجليزية (INSURANCE) فإن الشيك والحالة هذه يكون معلقاً على شرط فيخرج بذلك عن وصف الشيك طبقاً لمفهوم المادة (٢٢٨) من قانون التجارة ويتحول إلى مجرد سند عادي وهذا هو الحال في حالتنا المعروضة ومن ثم فإن دعوى المميز لا تقدم على أساس قانوني سليم وأن تسليم المميز ضدتهما بمديونيتهما للمميز لا يجعل من دعواه سليمة إذ رسم القانون طرقاً أخرى لتحصيل مثل هذه الديون إن وجدت كما أن الادعاء بأن المميز ضده وقع الشيك بعد اكتمال أركانه وأنه لا يحق له تغيير صفة الشيك فإن مثل ذلك يبقى مجرد زعم يحتاج إلى دليل لبيان فيما إذا كانت عبارة (INSURANCE) أضيفت إلى الشيك بعد اكتمال أركانه مما يتعين رد هذه الأسباب .

وعن السبب السادس ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بعدم تسببب حكمها وعدم الرد على جميع الأسباب المطروحة في الدعوى .

لقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الرد على جميع أسباب الطعن دفعة واحدة لا يجعلها بذلك مخالفة لأحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية ما دامت هذه الأسباب متحدة في العلة ومرتبطة بعضها ببعض مما يستوجب رد هذا السبب.

وعن السبب السابع الذي ينعي فيه المميز على محكمة الاستئناف بعدم الالتفات إلى البيانات الخطية المقدمة في الدعوى التي تثبت مديونية المدعى عليهما للمدعي بقيمة الشيك.

بالإضافة إلى ردنا على الأسباب من الأول وحتى الخامس التي تكفي للرد على ما جاء في هذا السبب فإننا نشير إلى أن المطالبة في هذه الدعوى انصبت على المطالبة بقيمة الشيك وقد ثبت بالتحليل القانوني أنه ليس شيكاً وإنما سند عادي ويستطيع الدائن في هذه الحالة سلوك الطريق الذي عينه القانون للمطالبة بحقه إن كان له حق الأمر الذي يستتبع رد هذا السبب .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى النتيجة ذاتها التي توصلنا إليها فإنها تكون قد قضت بما يتفق وصحيح القانون وأسباب الطعن لا ترد على حكمها المطعون فيه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٨/٢ م.

عضو _____

برئاسة القاضي نائب الرئيس

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو _____

نائب الرئيس

عضو _____

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق / ف. أ.